الدكتور قحطان السيوفي

الأزمة الأميركية الإسرائيلية مشروع ترويض أميركي أم مقاطعة حاسمة

العلاقات الأميركية الإسرائيلية تمر بأزمة لم يسبق لها مثيل منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني في ١٤ أيار ١٩٤٨، وكانت أميركا أول الداعمين للدولة الصهيونية والمعترفين بها ورفعت علمها أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك.

يدور جدل واسع في إسرائيل حول ما يوصف بـ«أزمة العلاقة مع الإدارة الأميركية»، ويتم استثمار الأزمة في السجال الداخلي بين القوى المتصارعة على السلطة والنفوذ، مع أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن سعت إلى استيعاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلا أن العلاقات الأميركية–الإسرائيلية تمر في أزمة بسبب السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والحرب الأوكرانية والبرنامج النووي الإيراني، والأهم خطة نتنياهو لتقويض استقلال القضاء في إسرائيل التي تضرب قواعد في التحالف الأميركي–الإسرائيلي، حيث تمر العلاقات الأميركية–الإسرائيلية في أزمة منذ عودة نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل في كانون الأول ٢٠٢٢.

وساد قلق في البيت الأبيض حتى قبل تولي نتنياهو مهام منصبه، بسبب المناصب الوزارية التي منحها لشركائه في التحالف اليميني المتطرف.

أراد البيت الأبيض تجنُّب حدوث مواجهة مبكرة بسبب نقل الأجندة الأميركية–الإسرائيلية التي تتضمن قضايا ملحّة في الانتظار، والتي تتراوح بين مواجهة إيران، والتعامل مع روسيا في ضوء الحرب الأوكرانية، والحاجة إلى توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية.

ونظراً لأن الحضور الأميركي في الحياة الإسرائيلية، قوي التأثير في الرأي العام، فإن كل طرف من أطراف الصراع، يحرص على اتهام الطرف الآخر بإساءة السلوك إزاء الحليف الأول والأخير إسرائيل.

المعارضة تتهم الحكومة باستفزاز الإدارة الأميركية، من خلال تفريطها فيما يسمى القيم المشتركة التي بُنيت عليها العلاقة الإستراتيجية مع واشنطن.

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو اليميني الصهيوني فيتهامى بالمبالغة في ادعاء الاستقلالية عن السياسات والمواقف الأميركية، حتى إن كثيراً من وزرائه أظهروا استخفافاً بها، ودعوا إلى تحديها ليس فقط في إسرائيل وإنما داخل الولايات المتحدة ذاتها.

وقد بلغ الأمر حد الحديث الصريح عن بدائل، بتطوير علاقات مع دول أخرى، لا ترضى عنها الولايات المتحدة.

نتنياهو يدرك مغزى دعوة رئيس الدولة لزيارة واشنطن بوصفها عامل ضغط من العيار الثقيل عليه وعلى ائتلافه، ونتنياهو يدرك أنه مشروع ترويض أميركي وليس مقاطعة حاسمة، وقد فقد توازنه حين وضعته إدارة بايدن تحت شروط لا يستطيع الوفاء بها، كي تفتح أبواب البيت الأبيض أمامه، وأصعب هذه الشروط هو التخلي عن الوزراء المتشددين الذين هم أساس بقائه في موقعه والتخلي كذلك عن الإصلاحات القضائية، وهذا ما يعده نتنياهو نهاية لعهده في رئاسة الوزراء الآن، وفي المستقبل.

موقع القضية الفلسطينية من الأزمة الأميركية –الإسرائيلية، يبدو ثانوياً، ويمكن أن يوصف بـ«الهامشي» من حيث التأثير في المجرى العام للسياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين، فإدارة بايدن التي لا تكف عن انتقاد السياسة الاستيطانية والإفراط في التنكيل بالفلسطينيين لا تقترح حلولاً جدية لأصل المشكلة، بقدر ما تدير أزمة تفهم إسرائيل من خلالها، أنها طليقة اليد في مواصلة «سياستها الفلسطينية»، بمعنى أن الموقف الأميركي من هذه المسألة تحديداً سهل احتواؤه وتفريغه من أي مؤثرات فعلية.

الإدارة الأميركية وفريق عملها لا يقتربان من حقيقة أن الوضع الفلسطيني– الإسرائيلي لن يعالج بصيغ بيروقراطية، فأساسه سياسي ولا مناص من معالجته سياسياً، وهنا تنهض أطروحة تدير أزمة تفهم إسرائيل من خلالها، أنها طليقة اليد في مواصلة «سياستها الفلسطينية»، بمعنى أن الموقف الأميركي من هذه المسألة تحديداً سهل احتواؤه وتفريغه من أي مؤثرات فعلية.

وسط قلق في البيت الأبيض حتى قبل تولي نتنياهو مهام منصبه، بسبب المناصب الوزارية التي منحها لشركائه في التحالف اليميني المتطرف.

أراد البيت الأبيض تجنُّب حدوث مواجهة مبكرة بسبب نقل الأجندة الأميركية–الإسرائيلية التي تتضمن قضايا ملحّة في الانتظار، والتي تتراوح بين مواجهة إيران، والتعامل مع روسيا في ضوء الحرب الأوكرانية، والحاجة إلى توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية.

ونظراً لأن الحضور الأميركي في الحياة الإسرائيلية، قوي التأثير في الرأي العام، فإن كل طرف من أطراف الصراع، يحرص على اتهام الطرف الآخر بإساءة السلوك إزاء الحليف الأول والأخير إسرائيل.

المعارضة تتهم الحكومة باستفزاز الإدارة الأميركية، من خلال تفريطها فيما يسمى القيم المشتركة التي بُنيت عليها العلاقة الإستراتيجية مع واشنطن.

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو اليميني الصهيوني فيتهامى بالمبالغة في ادعاء الاستقلالية عن السياسات والمواقف الأميركية، حتى إن كثيراً من وزرائه أظهروا استخفافاً بها، ودعوا إلى تحديها ليس فقط في إسرائيل وإنما داخل الولايات المتحدة ذاتها.

وقد بلغ الأمر حد الحديث الصريح عن بدائل، بتطوير علاقات مع دول أخرى، لا ترضى عنها الولايات المتحدة.

نتنياهو يدرك مغزى دعوة رئيس الدولة لزيارة واشنطن بوصفها عامل ضغط من العيار الثقيل عليه وعلى ائتلافه، ونتنياهو يدرك أنه مشروع ترويض أميركي وليس مقاطعة حاسمة، وقد فقد توازنه حين وضعته إدارة بايدن تحت شروط لا يستطيع الوفاء بها، كي تفتح أبواب البيت الأبيض أمامه، وأصعب هذه الشروط هو التخلي عن الوزراء المتشددين الذين هم أساس بقائه في موقعه والتخلي كذلك عن الإصلاحات القضائية، وهذا ما يعده نتنياهو نهاية لعهده في رئاسة الوزراء الآن، وفي المستقبل.

موقع القضية الفلسطينية من الأزمة الأميركية –الإسرائيلية، يبدو ثانوياً، ويمكن أن يوصف بـ«الهامشي» من حيث التأثير في المجرى العام للسياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين، فإدارة بايدن التي لا تكف عن انتقاد السياسة الاستيطانية والإفراط في التنكيل بالفلسطينيين لا تقترح حلولاً جدية لأصل المشكلة، بقدر ما تدير أزمة تفهم إسرائيل من خلالها، أنها طليقة اليد في مواصلة «سياستها الفلسطينية»، بمعنى أن الموقف الأميركي من هذه المسألة تحديداً سهل احتواؤه وتفريغه من أي مؤثرات فعلية.

الإدارة الأميركية وفريق عملها لا يقتربان من حقيقة أن الوضع الفلسطيني– الإسرائيلي لن يعالج بصيغ بيروقراطية، فأساسه سياسي ولا مناص من معالجته سياسياً، وهنا تنهض أطروحة تدير أزمة تفهم إسرائيل من خلالها، أنها طليقة اليد في مواصلة «سياستها الفلسطينية»، بمعنى أن الموقف الأميركي من هذه المسألة تحديداً سهل احتواؤه وتفريغه من أي مؤثرات فعلية.

وغني أحمد الخبيل أمس، وجود خلافات مع «قسد»، وقال في حديثه لقناة «روناهي» الكردية «هناك اختلاف بالرأي حول أمور إدارية وأمنية من دون وجود خلاف».

وفي ١٩ تموز الحالي انتشرت تسجيلات صوتية للخبيل يتحدث فيها عن خلافاته مع «القيادة المركزية» في «قسد»، وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أنه ورد في التسجيلات أن «المجلس» التابع لـ«قسد» يواجه «عدوين داخلياً وخارجياً»، الأول يتمثل ببعض «القياديين» في «قسد» وتنظيم داعش، والخارجي يتمثل بتركيا والدولة السورية!

الخبيل تراجع أمس عن كلامه السابق وأوضح أن التسجيلات التي سربت له مؤخراً كانت خلال نقاشه مع من سماهم «الرفقاء» في «المجلس» وأشار إلى أن النقاش كان يدور حول «خلافات بوجهات النظر» بين «قادة المجلس» لا أكثر.

وذكر أن التعزيزات العسكرية التي شهدتها منطقة شرق الفرات بريف محافظة دير الزور الشرقي، جاءت بسبب حشود عسكرية للقوات الصديقة للجيش العربي السوري على الضفة المقابلة (الغربية) لنهر الفرات.

وأشار إلى أن تحركات عسكرية «كبيرة» أجراها «المجلس» مؤخراً بريف دير الزور، لمكافحة خلايا تنظيم داعش ولا علاقة لها بخلاف مع «قسد» واعتبر أن «الخلافات في وجهات النظر» تحدث عادة داخل «الفصيل العسكري» وفي حال عدم التمكن من الوصول لنتيجة فإن «المجلس» يلجأ إلى «القيادة العامة» في «قسد».

بدورها نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن الخبيل قوله «أنا عضو القيادة العامة لـ«قسد»، فكيف أختلف مع نفسي»؟

وترجح مصدر عشائري رفيع المستوى في دير الزور في تصريح لـ«الوطن» في ١١ الشهر الجاري أن يكون هناك احتمالان وراء الحشود في المنطقة الأول هو سعي الاحتلال و«قسد» لإعادة «فرض سيطرتهم ونفوذهم لأنه لم يبق لهم سلطة في المنطقة التي يسيطرون عليها»، والثاني الاستعداد للعبور إلى مناطق سيطرة الجيش وحلفائه وخصوصاً في المياديين والبوكمال.

من جهة ثانية قال مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» المدعو فرهاد شامي في رده على الاتهامات الأمنية للميليشيات بفصل المراهقين المذكور عن أمهاتهم في مخيمات الاحتجاز في المناطق التي تسيطر عليها في شمال وشمال شرقي سورية إن التحقيقات كشفت عن قيام نساء داعش في «مخيم الهول» مؤخراً باستغلال الحرب الأوكرانية والإرتاث في أفعال جنسية والحمل القسري.

وقال وفق ما نقل عنه منصة قناة «الحرة» الأميركية.

واعتبر الشامي أن الاستغلال الجنسي والحمل القسري بين المراهقين المذكور والإناث في «الهول» يعد من أساليب داعش لخلق جيل جديد من المتطرفين.

وأكد على حدوث ولادات جديدة داخل قسم النساء من مخيم الهول رغم غياب الرجال، لافتاً أنه سيتم نقل المراهقين إلى مراكز إعادة التأهيل التي أنشئت كجزء من جهود مكافحة التطرف ومحاربة الفكر المتطرف، الذي يحاول داعش ونساؤه نشره بين الشباب.

وكانت أعربت المفوّرة الخاصة للأمم المتحدة، فيونوالاي أولين، يوم الجمعة الماضي، عن قلقها من قيام «قسد» بفصل المراهقين المذكور عن أمهاتهم، في مخيمات الاحتجاز في شمال شرقي سورية.

واعتبرت خلال لقاء صحفي في جنيف عقب عودتها من زيارة إلى سورية استمرت خمسة أيام، أن هذا التصرف يسبب لهم أضراراً تتعذر معالجتها، ويشكل انتهاكاً للقوانين الدولية.

وكالات

عائلات لإرهابيين مسجونين في سورية والعراق:

وزير العدل المغربي لم يف بوعوده بشأن إعادة أبنائنا

أعربت عائلات لإرهابيين مغاربة معتقلين في سورية في سجون «قوات سورية الديمقراطية– قسد» والعراق، عن احتماضها مما اعتبرته «عدم وفاء» وزير العدل والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة المغربي عبد اللطيف وهبي، بالوعود التي قدمها بشأن إعادة أبنائهم.

وذكر موقع «مسرين» الإلكتروني المغربي، أن تنسيقية عائلات العالقين في سجون سورية والعراق انهمت وهبي بالاستغلال السياسي لهذا «الملف الإنساني».

وقال رئيس التنسيقية عزيز البقالي في تصريح نقله الموقع: «إن «خطاب الوزير قبل قبل أن يصبح وزيراً، يختلف عن خطابه وما يقوم به من توليه حقيبة العدل، وفاجأنا بعدم الوفاء بوعوده بعد ما جعلنا نأمل قرب حل الملف».

وأضاف إن المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على حقيقة ما يعانيه العديد من الأطفال والنساء والمواطنين المغاربة العالقين ببعض بؤر التوتر كسورية والعراق خرجت بنوصيات عديدة، وكان من المفترض، حسب ما كان يقول وهبي، أن يتم تشكيل لجنة للتنديع من أجل معرفة مآل التوصيات، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى حد الآن، وفق تعبير البقالي.

من جهة أخرى، اعتبر البقالي أن زيارة وهبي «للعراق كان المفترض أن تأتي بجديد: إلا أن العكس هو الحاصل، وبعد توصلنا معه لم يقدم أي جديد حول الملف، إضافة إلى أنه رفض التجاوب بشكل إيجابي مع طلبنا من أجل عقد لقاء لتوضيح أسباب جمود هذا الملف».

وأضاف إن «العائلات تعيش حالة من القلق، وتتساءل حول أسباب عدم تواصل أبنائها معها من العراق منذ أزيد من شهرين وقت كانوا يتواصلون بشكل شهري».

وحمّل البقالي «مسؤولية ما يمكن أن يحدث للمغاربة الموجودين بالسجون العراقية، في حال وصلتهم أخبار بتعثر إعادتهم، لوزير العدل، لأنه من وعد بحل الملف».

وسبق لوزير الداخلية عبد الوافي لفتيت أن كشف للمهمة الاستطلاعية البرلمانية المعنية بالموضوع، أن ١٦٥٩ جهادياً (إرهابياً) مغربياً غادروا المغرب للانضمام إلى تنظيمات إرهابية مختلفة في سورية والعراق، منهم ٢٩٠ من النساء و٦٢٨ من القاصرين، وقد عاد منهم ٣٤٥ إرهابياً.

وتحتجز ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد التي بعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وكالات

بعد أيام على إقراره بذلك ووصفه «قياديين» فيها بالأعداء

متزعم «مجلس دير الزور العسكري» ينفي وجود خلاف مع «قسد»!

رغم كشفه قبل أيام عن خلافات مع ما سماها «القيادة المركزية» في ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، ووصفه «بعض القياديين» فيها بالعدو نفى متزعم ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» المدعو أحمد الخبيل أمس وقوع خلاف بينه وبين «القيادة العامة» للميليشيات، التي ردت على الإتهامات الأمنية وأوضحت أن قيامها بفصل المراهقين المذكور عن أمهاتهم في المخيمات التي تحتجز فيها عوائل مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، نتيجة لقيام نساء «داعش» في مخيم الهول بحرق باستكفال المراهقين من المذكور والإناث في أفعال جنسية والحمل القسري.

وغني أحمد الخبيل أمس، وجود خلافات مع «قسد»، وقال في حديثه لقناة «روناهي» الكردية «هناك اختلاف بالرأي حول أمور إدارية وأمنية من دون وجود خلاف».

متزعم ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» المدعو أحمد الخبيل نفى وقوع خلاف بينه وبين «القيادة العامة» لـ«قسد» (عن الانترنت)

وفي ١٩ تموز الحالي انتشرت تسجيلات صوتية للخبيل يتحدث فيها عن خلافاته مع «القيادة المركزية» في «قسد»، وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أنه ورد في التسجيلات أن «المجلس» التابع لـ«قسد» يواجه «عدوين داخلياً وخارجياً»، الأول يتمثل ببعض «القياديين» في «قسد» وتنظيم داعش، والخارجي يتمثل بتركيا والدولة السورية!

وأوضح أن التسجيلات التي سربت له مؤخراً كانت خلال نقاشه مع من سماهم «الرفقاء» في «المجلس» وأشار إلى أن النقاش كان يدور حول «خلافات بوجهات النظر» بين «قادة المجلس» لا أكثر.

وذكر أن التعزيزات العسكرية التي شهدتها منطقة شرق الفرات بريف محافظة دير الزور الشرقي، جاءت بسبب حشود عسكرية للقوات الصديقة للجيش العربي السوري على الضفة المقابلة (الغربية) لنهر الفرات.

وأشار إلى أن تحركات عسكرية «كبيرة» أجراها «المجلس» مؤخراً بريف دير الزور، لمكافحة خلايا تنظيم داعش ولا علاقة لها بخلاف مع «قسد» واعتبر أن «الخلافات في وجهات النظر» تحدث عادة داخل «الفصيل العسكري» وفي حال عدم التمكن من الوصول لنتيجة فإن «المجلس» يلجأ إلى «القيادة العامة» في «قسد».

بدورها نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن الخبيل قوله «أنا عضو القيادة العامة لـ«قسد»، فكيف أختلف مع نفسي»؟

وترجح مصدر عشائري رفيع المستوى في دير الزور في تصريح لـ«الوطن» في ١١ الشهر الجاري أن يكون هناك احتمالان وراء الحشود في المنطقة الأول هو سعي الاحتلال و«قسد» لإعادة «فرض سيطرتهم ونفوذهم لأنه لم يبق لهم سلطة في المنطقة التي يسيطرون عليها»، والثاني الاستعداد للعبور إلى مناطق سيطرة الجيش وحلفائه وخصوصاً في المياديين والبوكمال.

من جهة ثانية قال مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» المدعو فرهاد شامي في رده على الاتهامات الأمنية للميليشيات بفصل المراهقين المذكور عن أمهاتهم في مخيمات الاحتجاز في المناطق التي تسيطر عليها في شمال وشمال شرقي سورية إن التحقيقات كشفت عن قيام نساء داعش في «مخيم الهول» مؤخراً باستغلال الحرب الأوكرانية والإرتاث في أفعال جنسية والحمل القسري.

وقال وفق ما نقل عنه منصة قناة «الحرة» الأميركية.

واعتبر الشامي أن الاستغلال الجنسي والحمل القسري بين المراهقين المذكور والإناث في «الهول» يعد من أساليب داعش لخلق جيل جديد من المتطرفين.

وأكد على حدوث ولادات جديدة داخل قسم النساء من مخيم الهول رغم غياب الرجال، لافتاً أنه سيتم نقل المراهقين إلى مراكز إعادة التأهيل التي أنشئت كجزء من جهود مكافحة التطرف ومحاربة الفكر المتطرف، الذي يحاول داعش ونساؤه نشره بين الشباب.

وكانت أعربت المفوّرة الخاصة للأمم المتحدة، فيونوالاي أولين، يوم الجمعة الماضي، عن قلقها من قيام «قسد» بفصل المراهقين المذكور عن أمهاتهم، في مخيمات الاحتجاز في شمال شرقي سورية.

واعتبرت خلال لقاء صحفي في جنيف عقب عودتها من زيارة إلى سورية استمرت خمسة أيام، أن هذا التصرف يسبب لهم أضراراً تتعذر معالجتها، ويشكل انتهاكاً للقوانين الدولية.

وكالات

مقتل متزعم في الميليشيات الموالية للاحتلال التركي في رأس العين بسبب خلافات مالية

«النصرة» يعدم اثنين بتهمة التعامل مع «تحالف واشنطن» ويعتقل ٥٩ آخرين

على خلفية استهداف حواجزه وأمنيه، شن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات من الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها في شمال غرب سورية، بعد أن أقدم على إعدام شخصين «دون محاكمة» بتهمة التعامل مع ما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي في سورية، بالتزامن مع مقتل متزعم فيها تسمى «الشرطة المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة بسبب خلاف بينه وبين شخص آخر حول أمور مالية.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن أحد المسؤولين الإداريين في سجن يتبع لتنظيم «النصرة»، أن الأخير أعدم فجر أمس، معتقلين اثنين بعد اعتقالهما لنحو ٨ أشهر بتهمة العمالة لـ«التحالف الدولي».

وأوضح المسؤول الإداري أن «الإعدام تم رمياً بالرصاص في ساحة السجن الغربي قرب منطقة الشيخ بحر غرب إدلب، دون خضوعهم لمحكمة أو السماح بزيارتهم طوال فترة اعتقالهم».

والمتهمان هما مرتضى الرشاد ٤٢ عاماً، وبزن دريوش من نازحي ريف حمص، وكانا معتقلين منذ كانون الأول الماضي، إثر مداهمة منازلهم في إدلب، وفق المسؤول الذي لم يرد ذكر اسمه لأسباب أمنية.

وفي ١٢ الشهر الجاري نقلت «نورث برس» عن مصادر وصفتها بـ«المطلعة» تأكيدها، أن تنظيم «النصرة» اعتقل ٣ من متزعميه «الإداريين والأمنيين»، بتهمة «العمالة» لـ«التحالف الدولي» في حي وادي النسيم بإدلب إضافة إلى ٥ مسلحين تابعين له.

حملة اعتقالات واسعة شنها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي طالت العشرات من الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها في شمال غرب سورية (عن الانترنت)

ومنذ مطلع العام الجاري نفذ التنظيم ١٩ حالة إعدام لأشخاص خارج نطاق «القضاء» في إدلب، بينهم على الأقل سيدتان، بعد أن تم اعتقالهم وإخلاؤهم قسراً دون ذكر سبب اعتقالهم أو إعدامهم، كما لم يسمحوا لعائلاتهم بمقابلتهم أو تعيين محام لهم.

في غضون ذلك، شن ما يسمى جهاز الأمن العام لتنظيم «النصرة»، منذ مساء السبت وحتى ساعة إعداد الخبر، حملة أمنية في ريفي إدلب الغربي والشمالي، طالت ٥٩ شخصاً بينهم نساء وقصّر، على خلفية استهداف حواجز وأمنيين للتنظيم في المنطقة، حسبما نقلت «نورث برس» أمس عن مصدر وصفته بـ«الخاص».

وأكد المصدر أن جهاز الأمن العام، شن مساء السبت وحتى ساعات صباح الأحد، حملة اعتقالات في منطقة جسر الشغور وقريتي العيقوبية والجديدة، طالت ٣٢ شخصاً بينهم ٤ سيدات، وذلك على خلفية هجوم استهدف ليلة الجمعة حاجز للتنظيم في منطقة جسر الشغور غرب إدلب.

وأضاف المصدر: إن «جهاز الأمن العام» شن حملة موازية في بلدتي معرة مصرين وكفريا شمال شرق إدلب، طالت ٢٧ شخصاً بينهم سيدة عراقية على خلفية هجوم نفذه مجهولون ضد حاجز لـ«النصرة» عند مدخل معرة مصرين.

وبحسب المصدر، فإن هذه الحملة مستمرة حتى (اليوم) الإثنين، في مناطق متفرقة من ريفي إدلب الغربي والشمالي بهدف العثور على الخلايا التي استهدفت تحركات ونقاطاً لتنظيم «النصرة» ومسلحيه، ولاسيما عقب مقتل أمنيين تابعين له خلال الأسبوع الماضي.

وأول من أمس، ذكرت «نورث برس» أن تنظيم «النصرة» شن حملة اعتقالات في ريفي إدلب الغربي والشمالي، طالت نحو ٣٦ شخصاً بينهم ٤ نساء، على خلفية مقتل المتزعم الأمني في التنظيم المدعو إبراهيم العلي المعروف بـ«أبو صهيب سرمد» منتصف الشهر الجاري.

بموازاة ذلك، قتل متزعم فيما تسمى «القوات الخاصة» التابعة لما تسمى «الشرطة المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي، بعد منتصف ليل السبت– الأحد، في مدينة رأس العين المحتلة شمال غرب الحسكة، بسبب خلاف بينه وبين شخص آخر حول الأمور المالية، وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وكالات

إطلاق عملية تسوية شاملة في محافظة القنيطرة تستمر حتى الـ٣٠ من الشهر الحالي

جمران: الدولة والشعب كتلة واحدة والتسوية فرصة ليعود أبناء المحافظة إلى حياتهم الطبيعية

القنيطرة - خالد خالد

توافد عدد كبير من أبناء محافظة القنيطرة إلى المركز الثقافي في مدينة البعث لتسوية أوضاعهم، والاستفادة من مكرمة الرئيس بشار الأسد وعودة المغرر بهم إلى وضعهم الطبيعي وإلى الحالة السليمة عبر توفير الأجواء والظروف المناسبة للعمل في مختلف المجالات والقطاعات في إطار عملية بناء الوطن وإعادة إعماره.

ورصدت «الوطن» ارتياحاً كبيراً من أبناء المحافظة لهذه المبادرة، والتي أعادتهم إلى الحياة الطبيعية، مؤكدين أن مكرمة الرئيس الأسد فرصة مهمة لعودتهم إلى حياتهم الطبيعية واستعدادهم التام لتنفيذ المهام الوطنية التي توكل إليهم مع رفاقهم في الجيش للدفاع عن الوطن حتى عودة الأمن والأمان إلى كل المناطق، داعين جميع أبناء المحافظة والذين لم يلتحقوا بعد إلى استثمار هذه المكرمة والمبادرة إلى تسوية أوضاعهم، علماً أن الإجراءات تتم بكل يسر وسهولة.

وباشرت الجهات المختصة في محافظة القنيطرة أمس بتسوية أوضاع أبناء القنيطرة المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية أو الفارين من الخدمة العسكرية أو الشرطية وكل من لديه أي مشكلة أمنية أو عسكرية.

وأكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران أنه في إطار الجهود التي تبذلها الدولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع مناطق القطر، وفتح المجال أمام الشبان المغرر بهم للعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية وأعمالهم، فقد افتتحت الجهات المختصة في محافظة القنيطرة مركزاً للتسوية الشاملة لأوضاع المطلوبين والفارين من الخدمة الإلزامية بهدف تسوية أوضاع المطلوبين من أبناء المحافظة وذلك في المركز الثقافي بمدينة البعث.

تسوية أوضاع أبناء محافظة القنيطرة لكل من تخلف عن الخدمة أو فر منها وكل من لديه أي مشكلة أمنية أو عسكرية (عن الانترنت)

وأوضح جمران أن الدولة والشعب كتلة واحدة متماسكة والتسوية فرصة لأبناء المحافظة ليعودوا إلى حياتهم الطبيعية، كما أنها تمهيد لعملية استقرار شاملة والانطلاق إلى مرحلة العمل، داعياً جميع أبناء المحافظة وفي تجمعاتها بدمشق وريفها للانضمام إلى التسوية وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية والاعتيادية مشدداً على أهمية وضرورة تحفيز الشباب للالتحاق بصفوف الجيش السوري لا سيما أنه تم تقديم كل التسهيلات من الجهات المعنية.

وأشار المحافظ إلى أن افتتاح مركز التسوية هو رسالة لكل أعداء سورية بأن هذا البلد الذي تآمرتم عليه وعقتم فيه إرهاباً وقتلاً وتدميراً، يسير بخطًا ثابتة لتعزيز انتصاره على الإرهاب ورعاته، من خلال احتضان الدولة لأبنائها الذين ضلوا الطريق، وإعادتهم إلى جادة الحق والصواب.

وبيّن لـ«الوطن» أحد أعضاء اللجان المكلفة تسوية أوضاع أبناء المحافظة أن اللجان المشكلة بدأت عملها وسط إقبال العشرات من الراغبين بتسوية أوضاعهم وتقديم جميع التسهيلات اللازمة، لافتاً إلى الارتياح الكبير لدى الراغبين بالتسوية نتيجة سرعة الإنجاز إيذاناً بعودة المشمولين بها إلى حياتهم الطبيعية.

وحول تفاصيل التسوية أفاد بأن المتخلف عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية يشطب اسمه من اللوائح الأمنية ويعطى مهلة ستة أشهر للالتحاق، أما العسكري الفار فيسجل على مهلة شهر كامل للالتحاق بوحدته، كما يمنح قرار ترك قضائي ومهمة التحاق ويشطب اسمه من اللوائح الأمنية، كما يحصل الشرطي الفار على قرار ترك قضائي ومهمة التحاق بوحدته الشرطية ويشطب اسمه من اللوائح الأمنية.

أما بالنسبة لحملة السلاح فيشطب اسمه من اللوائح الأمنية بعد تسليم سلاحه ويعود إلى حياته الطبيعية وفي حال شوهد يحمل السلاح لاحقاً يشطب اسمه من لوائح التسوية، ومن عليه أي مشكلة أمنية، يشطب اسمه من اللوائح الأمنية ويعود إلى حياته الطبيعية.

يذكر أن اللجنة الأمنية والعسكرية بالقنيطرة باشرت أمس بعملية التسوية والتي ستستمر لغاية ٢٠٢٣/٧/٣٠ ضمناً وذلك في المركز الثقافي في مدينة البعث بمحافظة القنيطرة، علماً أن التسوية لا تشمل الدعاوى المقامة أمام القضاء والأحكام الصادرة عنه.

قولاً واحداً

عبد المنعم علي عيسى

تسخين تكتيكي في الشمال الشرقي

ما انفكت التقارير الميدانية الصادرة عن جهات عدة ترصد العديد من المؤشرات التي راحت تتراكم في غضون الأسابيع القليلة الماضية فتستنتج منها أن ثمة تصعيد ميداني بات محتملاً على خلفية التوتر الحاصل ما بين القوات الروسية والأميركية المرتبطين باتفاق «منع تصادم» موقع ما بينهما منذ بدء عملية «عاصفة السوخوي» أو بعد عدة أشهر على انطلاقها عندما تبين أن حجم التواجدين، الروسي والأميركي، في الأجواء يقتضي الذهاب نحو ذلك الاتفاق.

تقول بعض تلك التقارير: إن القوات الأميركية عمدت في غضون الأسبوعين الفائتين على استقدام تعزيزات لقواعدها في حقلي «العمر» و«كونيكو» بريف دير الزور وتلك التعزيزات تضمنت نصب منظومة صواريخ «هيمارس» في تلك القواعد. ثم تقول التقارير عينها إن القوات الأميركية استقدمت نحو ٢٥٠٠ جندي من «الفرقة الجبلية العاشرة» في الجيش الأميركي باتجاه سورية والعراق وأرسال طائرات «إف ١٦» إلى دول الخليج. ما يظهر «استعداداً أميركياً لشن هجمات جوية محدودة في حال حصول أي تصعيد روسي»– سوري ضد القوات الأميركية»، كما تشير التقارير عينها إلى أن الأخيرة أجرت في تبنك القاعدتين تدريبات واسعة هدفت من خلالها لرفع جاهزية تلك القوات في مواجهة أي هجوم محتمل، قبيل أن تنضم «قاعدة الشدادي» بالريف الجنوبي لمدينة الحسكة، إلى قائمة الأهداف سابقة الذكر، وما تشير إليه التقارير أيضاً أن «الحلفاء» سارّوا على المنوال نفسه، فقد دفعت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» هي الأخرى بتعزيزات على امتداد خطوط التماس مع الجيش العربي السوري، لكن مع تأكيدها على أن ذلك يجري «في إطار العمليات العسكرية الروتينية ضد تنظيم داعش»، وقالت «قسد»: إن التنظيم استعاد كثيراً من نشاطه مؤخراً الأمر الذي يمكن لحظه بـ«رفع رايته في ريف دير الزور الشرقي خلال تظاهرات كانت قد حصلت مؤخراً في تلك المنطقة، ولربما يبرز من خلال القفل الأخير ميلاً أميركياً نحو توسيع مناطق سيطرة «قسد»، بريف دير الزور الشرقي من خلال استحضار ذريعة «داعش»، وعلى الرغم من أن ما ذكر كان صحيحاً، بمعنى أن المتظاهرين رفعوا رايات «داعش» فعلاً، إلا أن الفعل لا يندرج في إطار الموالاة للتنظيم بقدر ما يهدف لإظهار العداء ضد ميليشيات ما انفكت تعبث بالجغرافيا والتركيبة والثروات.

من الراجح أن السخونة الحاصلة راهناً في مناطق شرق الفرات مردها يعود إلى سعي أميركي ماض نحو تثبيت مواقعه المضطربة مع طهران وموسكو على حد سواء في جبهة تحوي خطوط تماس مباشرة ما بين أطراف ذلك الثالوث، حيث القراءة الأميركية المحتملة في هذه الظروف تقول إن كلا الطرفين، أي موسكو وطهران، تريان أن الظروف مناسبة لتسجيل نقاط في الملعب الأميركي المشتبك مع كليهما بجبهات أخرى وربما، وهذا لا يزال في نطاق القراءة الأميركية المفترضة، كانت الأخيرة، أي طهران، صاحبة المصلحة الكبرى في اتجاه كهذا قياساً لتقارير راجت مؤخراً في الإعلام الإسرائيلي مفادها أن نص «الاتفاق النووي الإيراني» الجديد بات جاهزاً، والمعوقات التي تحول من دون إشهاره لا علاقة لها بنبود ذلك الاتفاق. وبذا يصبح التسخين الإيراني، وفق القراءة الأميركية أيضاً، كما الدفق باتجاه تقريب البعيد.

لا نتيح تركيبة القوات الأميركية، ولا الفصائل التابعة لها، الانخراط في عمل عسكري موسع يهدف من حيث النتيجة إلى تغيير في خرائط السيطرة القائمة راهناً، فتلك القوات، ذات تسليح وانتشار دفاعي باستثناء الجوية منها التي تستطيع تنفيذ هجمات ضد المواقع التي تريدها، أما الفصائل التابعة لها، وفي الرأس منها «قسد» تبدو غير قادرة في هذه الآونة على القيام بدور «الذراع البري» الذي قامت به ما بين ٢٠١٤ – ٢٠١٩ من قوات «التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية» لاعتبارات تتعلق بالثورة الحاصل على الحدود من الجانب التركي التي تسيطر عليها وبين الحدود التركية، أما باقي الفصائل مثل «جيش سورية الحرة» فهي إضافة إلى قلة عديدها تعاني من انقسامات تتمحور حول قيادتها الراهنة وتلك السابقة، أما «الصناديد» و«مجلس دير الزور العسكري» فهي من الصعب عليها الانخراط في عمل عسكري موسع على خلفية الثورة القائم راهناً فيما بينها وبين «داعش».

بناء على ما تقدم فإنه من الراجح أن الحماوة التي تعيشها مناطق الشرق والشمال الشرقي من البلاد لن تذهب إلى حدود أبعد مما هو حاصل راهناً، والنية لدى الأطراف كلها هي ممارسة ضبط النفس وعدم الانجرار إلى تسخين من الصعب على الكل، التنبؤ ب